

دراسة مقارنة لنظم اعتماد برامج التعليم العالي المستمر بكل من الولايات المتحدة
الأمريكية وبريطانيا وكيفية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية

إعداد

دكتور / قاسم بن عائل الحربي

عميد عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر - جامعة جازان

المحور الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

ثمة اتفاق بين الأدبيات المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي على أنها منوطة به ثلاثة وظائف رئيسية هي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلا هناك توجهها يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى، بل والقائدة لتلك المؤسسات؛ بحيث يصبح التدريس والبحث العلمي موجّهين لخدمة المجتمع (رشاد، ٢٠٠٤، ص ٣).

ويمكن القول: إن الوظائف المختلفة التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي تسهم بدرجة كبيرة في تطوير هذه المؤسسات وعلو شأنها، إضافة إلى تحسين نوعية المخرجات سواء أكانت طلاباً أم بحوثاً عامية أم خدمات تقدمها الجامعة للمجتمع.

ويبرز الدور الثالث لمؤسسات التعليم العالي واعتباره الغاية الأساسية لكلياتها بعد إعادة النظر في الدورين التقليديين لها - وهما التدريس والبحث العلمي - على ضوء توجه الكليات لأداء هذين الدورين وفق فلسفة اجتماعية تسعى لتلبية حاجات اقتصادية وسياسية وثقافية (سويلم، ٢٠١٠، ص ٢)، بما يشير إلى أن وظيفة خدمة المجتمع يمكن أن تفقد تنفيذ خطط التنمية المجتمعية الشاملة، من خلال تنفيذ برامجها المتنوعة على كل المستويات.

وتأتي برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لأفراد ومؤسسات أخرى في المجتمع ترجمة حقيقة للوظيفة الثالثة المشار إليها؛ حيث تسهم هذه البرامج في تنمية القدرات المطلوبة للعصر الراهن وتوفير احتياجات سوق العمل مع القدرة على المعاونة في البحوث والتطوير في الصناعة والخدمات (بدران، ١٩٩٩، ص ٣٣٤). بالإضافة إلى دور هذه الدورات في تدريب أفراد المجتمع وتزويدهم بالمهارات لتحسين التنمية بصفة عامة.

كما أصبحت برامج التعليم المستمر جزءاً رئيساً من رؤية ورسالة مؤسسات التعليم العالي في كثير من بلدان العالم؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تُضمّنُ جُلُّ الجامعات الأمريكية - بوصفها إحدى مؤسسات التعليم العالي - ضمن رسالتها برامج للتعليم المستمر توجه لتنمية المجتمع المحلي (Chugh, 1992, P.11). ومن أبرز مظاهر الاهتمام بهذا الجانب في المجتمع الأمريكي ظهور مؤسسات تعرف بكليات المجتمع Community Colleges في أوائل القرن العشرين والتي تقدم برامج مختلفة ومتنوعة لخدمة المجتمع كما هو واضح من تسميتها (Corosson, 1995).

وفي المملكة المتحدة ارتبطت برامج التعليم المستمر بالتعليم العالي والتدريب المهني، واعتمد قطاع التجارة على برامج تعليم وتدريب الموظفين، وأن حوالي ٩٠% من جامعات المملكة المتحدة

ذات الحرم الجامعي قد طورت من برامج التعليم المستمر في عدة مجالات وبمستويات مختلفة (Middlehurst,2006,P.46)؛ ولهذا انتشرت برامج التعليم المستمر التي تُقدّم ، واستخدمت كنماذج في بعض دول العالم.

أما في المملكة العربية السعودية فقد جاء قانون تنظيم وزارة التعليم العالي ليضع برامج التعليم المستمر في مقدمة وظيفة مؤسساتها في خدمة المجتمع ، حيث سمح القانون بإنشاء كليات المجتمع في الجامعات السعودية ، فضلا عن وجود عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، وكلا منهما يقدم نوعية من برامج التعليم المستمر للبيئة المحيطة سواء مؤسسات حكومية أو أهلية أو أفراد.

وبناء على ما سبق ؛ يمكن القول بأنه لم يعد من الممكن النظر إلى مؤسسات التعليم العالي بالسعودية على أنها مجرد مؤسسات تعنى بتخريج الكوادر والكفاءات في المجالات المختلفة أو اعتبارها مجرد مراكز بحثية فحسب ، وإنما هي - فضلا عن ذلك - تعيش في تفاعل مع المجتمع المحيط بها ، من خلال ما تخططه من برامج التعليم المستمر ، وتعمل على تنفيذه في ضوء خطط تنمية المجتمعات المحلية التي تقع في نطاقها الجغرافي هذه المؤسسات.

ويتطلب ما سبق الالتزام بنوعية ما يقدم من برامج ، وهو ما أكدت عليه توصيات بعض الدراسات(عبد الجليل، ٢٠٠٤، صص ١٧٧-١٧٨ ، صيام، ٢٠٠٦، ص٣١٠) ؛ إذ يمكن أن تقع برامج التعليم المستمر في بعض مشاكل التعليم التقليدي ؛ ولذلك ينبغي أن تكون جديّة التطبيق وضمان النوعية الراقية من البرامج محاور أساسية في التخطيط لبرامج التعليم المستمر وآليات تطبيقه، وينبغي منح الاعتراف الأكاديمي لهذه البرامج(الزهراني،١٩٩٨، الخطيب والجبر،١٩٩٩). ومن هذا المنطلق نبعت فكرة الدراسة الحالية حول كيفية الإفادة من نظم اعتماد برامج التعليم العالي المستمر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

دعت بعض الدراسات التي أجريت على البيئة السعودية في نهاية القرن المنصرم إلى إنشاء آلية للتقويم الذاتي بكل جامعة ، تحت مظلة هيئة وطنية مستقلة يتم تكوينها للاعتماد الأكاديمي (الزهراني،١٩٩٨، الخطيب والجبر،١٩٩٩). واستجابة لذلك ؛ جاء إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في عام ١٤٢٤هـ ، وهي الجهة المسؤولة عن تطبيق الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي عدا التعليم العسكري ؛ لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم العالي الحكومي والخاص وضمان الوضوح والشفافية وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي(البدر،٢٠٠٨، ص٥). وبالفعل بدأت الجامعات السعودية في الاتجاه نحو تطبيق معايير الجودة والاعتماد. وتعد جامعة الملك عبد العزيز نموذجا للجامعات السعودية في ممارسة ضمان الجودة ، كما تعد من أولى الجامعات التي

أخذت خطوة في هذا الاتجاه (الربيعي، ٢٠٠٨، ص٤٤٥) وتلتها بعد ذلك بعض الجامعات السعودية ، وهذه الجامعات - الآن - في بدايات مشوارها للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

ومع بداية اتجاه الجامعات السعودية لتطبيق معايير الجودة والاعتماد على برامج كلياتها وعماداتها ، رصدت نتائج بعض الدراسات واقع بعض هذه البرامج في هذا الجانب ؛ حيث أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى صعوبة تطبيق الاعتماد الأكاديمي لعدة أسباب مثل: ضعف برامج التدريب المقدمة لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالجودة والاعتماد ، وضعف تجهيزات وخدمات بعض الكليات ، وقلة الخبراء في هذا المجال ، وتقادم النظم الإدارية والمالية المعمول بها في الكليات والعمادات ، وتدني قناعة البعض بأهمية الاعتماد الأكاديمي ، وكذا مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس لثقافة الاعتماد الأكاديمي (البدري، ٢٠٠٨، ص١٩٦).

وفي ضوء ما سبق تخلص الدراسة الحالية إلى أن البرامج التعليمية بالجامعات السعودية - ومنها برامج التعليم المستمر- تواجه ببعض الصعوبات في الاتجاه نحو تحقيق الاعتماد الأكاديمي ؛ فهي ضعيفة وغير قادرة على تخريج أفراد لديهم القدرة على الانخراط في سوق العمل أو الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

ونظرا للتحديات التي تواجه المجتمعات - بما فيها المجتمع السعودي - والتي استوجبت معها معايير جديدة تحدد مدى قدرتها على تنمية إنتاجها ، وتحسين خدماتها ، وتنشيط تجارتها ، وتطوير اقتصادها ، وتأمين بقائها وبقاء الأجيال القادمة ؛ ليكون لها موقعا بين الأمم على خريطة عالم القرن الحادي والعشرين (محمود ، ٢٠٠٤، ص١١٤).

ولأهمية الدور الفاعل الذي تقوم به برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية من خلال الإسهام في رأس المال البشري ومد المجتمع بالطاقات والكفاءات البشرية المزودة بصنوف العلم والمعرفة لتقوم بدورها في عملية البناء والتنمية. ونظرا لتوسع الجامعات السعودية في برامج التعليم المستمر تلبية للطلب الاجتماعي المتزايد ، وتخرج أعداد كبيرة من الدارسين في هذه البرامج.

في ضوء كل ما سبق ؛ من نتائج الدراسات السابقة ، ومن تحديات تواجه المجتمع السعودي في الوقت الراهن ، ومن أهمية برامج التعليم المستمر نفسها ، بالإضافة إلى توسع الجامعات السعودية في صيغ هذه البرامج ، ظهرت الحاجة الماسة إلى ضمان جودة مخرجات هذه البرامج ، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال تبني معايير محددة ، تكون بمثابة مرشدا لها وضامنا لجودتها. ومن هنا كانت الدراسة الحالية التي تحاول الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يمكن الاستفادة من نظم اعتماد برامج التعليم العالي المستمر بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الجامعات السعودية؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١. ما فلسفة نظم الاعتماد الأكاديمي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفة عامة؟
٢. ما واقع مؤسسات اعتماد برامج التعليم العالي المستمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؟
٣. ما التصور المقترح عن كيفية الإفادة من تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتطبيق نظم الاعتماد ببرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية؟
أهداف الدراسة:

١. الوصول إلى المبادئ التي يمكن أن نسترشد بها في اعتماد برامج التعليم المستمر بالمملكة العربية السعودية.
٢. الإفادة من التجربتين الأمريكية والبريطانية في مجال اعتماد برامج التعليم المستمر.
٣. وضع تصور مقترح لتطبيق نظم اعتماد برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية.
منهج الدراسة:

استخدم الباحث المدخل العلمي لجورج بيريداي Gorge Bereday بخطواته الأربع على النحو الآتي (ضحوي ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٧-٥٠):

- الوصف: حيث قام الباحث بجمع المعلومات والبيانات حول (نظم الاعتماد الأكاديمي ، ومؤسسات اعتماد برامج التعليم العالي المستمر) في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، من خلال الإطلاع على المصادر المختلفة واللوائح المنظمة لهذه المؤسسات.
- التفسير: حيث اهتم الباحث بتفسير الاعتماد الأكاديمي ، وانعكاس ذلك على برامج التعليم العالي المستمر في دولتي المقارنة.
- الموازنة: حيث تم ترتيب المادة العلمية في محاور رئيسيين هما: فلسفة الاعتماد الأكاديمي في دولتي الدراسة من حيث (نشأة وأهمية الاعتماد الأكاديمي ، وأهداف الاعتماد الأكاديمي ووظائفه ، وأنواع الاعتماد الأكاديمي وإجراءاته) ، وواقع مؤسسات التعليم العالي المستمر في دولتي الدراسة من حيث (النشأة والتطور ، وفلسفة الاعتماد ، ومعايير الاعتماد ، وإجراءات الاعتماد).
- المقارنة: لإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين دولتي الدراسة في المحاور التي تمت فيها المناظرة ؛ بهدف الوصول إلى بعض أوجه الإفادة التي يمكن أن تسهم في وضع تصور مقترح لما ينبغي أن تكون عليه اعتماد برامج التعليم العالي المستمر في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

1. اقتصرت الدراسة في إطارها النظري على نشأة وأهمية الاعتماد الأكاديمي ، وأهداف الاعتماد الأكاديمي ووظائفه، وأنواع الاعتماد وإجراءاته بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
 2. كما اقتصرت الدراسة في إطارها التطبيقي على الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE ، بوصفه هيئة اعتماد لبرامج التعليم المستمر ممثلاً لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل BAC ، بوصفه هيئة اعتماد لبرامج التعليم المستمر ممثلاً للتجربة البريطانية.
 3. واقتصرت الدراسة في إطارها المستقبلي على وضع تصور لتطبيق نظم الاعتماد ببرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية ، من حيث إمكانية تأسيس هيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم المستمر ، وإمكانية تطبيق التصور المقترح وفقاً للظروف المجتمعية.
- مبررات الدراسة وأهميتها:

- تزويد المكتبات العربية بهذا النوع من الدراسات التي تهتم باعتماد برامج التعليم المستمر.
- نجاح التجريبتين الأمريكية والبريطانية في مجال نظم اعتماد برامج التعليم المستمر ، مما يدعو إلى الإفادة من هذه التجارب ، بما يتناسب وثقافة المجتمع السعودي.
- تقديم تصور مقترح للمسؤولين عن اعتماد برامج التعليم المستمر قد يفيد في إيجاد صيغة وطنية لاعتماد مؤسسات التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

• الاعتماد Accreditation:

لغة مأخوذ من الفعل (اعتمد) المزيد من (عمد) ، وفي معجم مختار الصحاح يقال: اعتمدت على الشيء أي اتكأت ، واعتمدت عليه في كذا ، أي اتكأت عليه (الرازي، ١٩٧٦، ص٤٥٤) ، ويعني المصطلح باللغة الإنجليزية Accreditation وترجمته إلى اللغة العربية منح سلطة ما ، أو التصديق على شيء ما ، أو المشاركة في بناء عمل معين (Guralnik,1984,P.10) ، أو إظهار الثقة (West,1977,P.3) أو أنه يستخدم للوصول لمقياس أو جودة معينة (Summers,1992,P.8) ، ومن تعاريف الاعتماد ما يأتي:

- يعرف دليل الاعتماد وضمان الجودة والاعتماد في مصر: "الاعتراف الذي تمنحه الهيئة لمؤسسة ما ، إذا كانت تستطيع إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وذلك وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة" (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ص١٤).

- الاعتماد: منح المؤسسات والبرامج التعليمية العلامة والدليل - وهي شهادة الاعتماد - على استيفائهم معايير الجودة والكفاءة ، ويصدر الحكم من خلال عمليات تقييم محددة (European Network for Quality Assurance in Higher Education,2001,P.7).
- الاعتماد: تقييم جودة البرامج والمؤسسات لجهات حكومية أو غير حكومية في تحقيق المعايير السابق الاتفاق عليها من قبل جهة الاعتماد التابعة للدولة ، أو غير التابعة للدولة ، ويكون الأخذ بهذه المعايير تطوعياً ؛ للحصول على اللقب من جهة الاعتماد (National Council for Accreditation of Teacher Education, P.2).
- وتعرف الدراسة الحالية الاعتماد الأكاديمي بأنه: إجراءات تحددها مؤسسة قومية متخصصة في التعليم العالي ، ويقوم بتنفيذها مجموعة الخبراء ، بهدف التأكد من أن برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية تطبيق المعايير الموضوع لها مسبقاً ، ويتبع ذلك حصول تلك البرامج على شهادة تفيد كفاءتها وجودتها ، وبها تنال ثقة أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي".
- التعليم المستمر:
- يعرف أحد المعاجم المتخصصة التعليم المستمر: بأنه "إتاحة فرصة القراءة والدراسة والتدريب للكبار ممن لم تتح لهم هذه الفرصة لانقطاعهم عن الدراسة وذلك لتمكينهم لتعليمهم ، وتقوم بهذا النوع من التعليم المدارس والكليات وتقدم برامج مرنة بدلا من البرامج التقليدية والأكاديمية" (جرجس، وحنا الله، ١٩٩٨، ص١١٧).
- ويذكر معجما آخر التعليم المستمر: بأنه "أن تكون الفرصة متاحة للفرد لمواصلة تعليمه حين تحدوه الحاجة للتعليم مع إدراك أن حاجات الفرد للتعليم تتجدد مع تقدم الحياة وتعرضه لمواقف مختلفة وهي تعليم شامل يشمل التعليم الرسمي Formal وغير الرسمي Non-formal وهو يمتد ليشمل حياة الفرد بهدف الحصول على أقصى تنمية ممكنة في الحياة المهنية والشخصية والاجتماعية (فليه والزكي، ٢٠٠٤، ص٩٨).
- وتعرف الدراسة الحالية التعليم المستمر بأنها: تلك البرامج التي تقدمها بعض كلياتها وعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية ، في إطار تحقيق وظيفة الجامعة في مجال خدمة المجتمع المحلي ، وترجمة لدورها المجتمعي ، وتشمل هذه البرامج البرامج التدريبية قصيرة وطويلة المدى والموجهة لجميع مؤسسات وأفراد المجتمع المحلي ، كما تشمل كافة برامج الدبلومات المهنية والأكاديمية لتحقيق التنمية المهنية والشخصية والمجتمعية.

الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

١. دراسة بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي بعنوان: 'دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر' ٢٠١٠. هدفت الدراسة تناول نظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في بعض الدول المتقدمة ممثلة في أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في تطوير التعليم الجامعي في مصر ؛ حيث عرضت الدراسة أساسيات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي من حيث المفاهيم الأساسية والأهداف وخصائص نظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي ومبادئها وإجراءاتها ، كما تناولت الدراسة آليات تحقيق ضمان الجودة والاعتماد ممثلة في القياس المرجعي ومراجعة الجودة والمحاسبية التعليمية ومؤشرات الأداء ، وكذلك التقييم بنوعيه الداخلي والخارجي ، بالإضافة إلى عرض نظم ضمان الجودة والاعتماد في دول المقارنة ، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب جورج بيريداي لتحقيق أهدافها ، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض جوانب التشابه والاختلاف في أهداف ونظم إجراءات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في دول المقارنة ، كما اتضح من النتائج وجود اختلاف في المعايير التي يتم على ضوءها اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي ، والهيئات المانحة للاعتماد المؤسسي.

٢. دراسة أميمة بنت منور عمر البدري بعنوان: 'تطوير أداء كليات التربية للبنات بالمملكة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي - دراسة تطبيقية على كليات التربية للبنات بجامعة جازان' ٢٠٠٨م. استهدفت الدراسة التعرف على الاعتماد الأكاديمي من حيث المفهوم والأهداف ومتطلبات تطبيقه بكليات التربية ، والكشف عن واقع الأداء الحالي لكليات التربية للبنات بمنطقة جازان في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي ، وتحديد الصعوبات المتوقعة التي يمكن أن تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليات البنات ، ووضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي بكليات البنات بالجامعات السعودية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتم تطبيق استبانة على مجتمع الدراسة المكون من (١٧٢) فردا من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية للبنات بجامعة جازان ، بهدف تحديد واقع الأداء الحالي لكليات التربية للبنات بمنطقة جازان في ضوء الاعتماد الأكاديمي ، وأشارت الدراسة إلى أنه توجد ثقافة الجودة والاعتماد بدرجة منخفضة لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية للبنات بجازان ، مع وجود مركز لضمان الجودة والاعتماد بهذه الكليات ، كما أشارت الدراسة إلى أن موافقة أفراد

العينة على أهمية توجه كليات التربية للبنات لتطبيق معايير الاعتماد والجودة ، وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليات التربية للبنات ، وأوصت الدراسة بنشر ثقافة الجودة والاعتماد بالكليات وإعداد وتأهيل القيادات البشرية اللازمة لنظام الاعتماد الأكاديمي ، ووضع التشريعات والقوانين المساندة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وإنشاء جائزة وطنية للمؤسسات التعليمية التي تحصل على الاعتماد الأكاديمي ، وزيادة الدعم المالي للمؤسسات التعليمية.

٣. دراسة كمال عبد الوهاب أحمد محمد بعنوان: "دراسة مقارنة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم من بعد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكيفية الإفادة منها في مصر" ٢٠٠٨ تناولت الدراسة تطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم من بعد في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وكيفية الإفادة من خبرتيهما ، لاعتماد مؤسسات أو برامج التعليم من بعد في مصر ، واستخدمت المدخل العلمي لجورج بيريداي Gorge Bereday ، وعرضت الدراسة - بعد عرض الإطار العام - فلسفة الاعتماد الأكاديمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ، وواقع هيئات اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم من بعد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ، ثم عرضت واقع الجهود المبذولة في مجال الاعتماد الأكاديمي في مصر بصفة عامة ، وأخيرا عرضت التصور المقترح لهيئة قومية لاعتماد مؤسسات وبرامج التعليم من بعد في مصر على ضوء أوجه الإفادة من دولتي الدراسة ، ثم توضيح إمكانية تطبيق التصور المقترح وفقاً للظروف المجتمعية ، وقدمت الدراسة بدائل لكيفية تطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم من بعد في مصر: البديل الأول: تأسيس لجنة مختصة باعتماد برامج ومؤسسات التعليم من بعد تنبثق عن الهيئة القومية للجودة والاعتماد ، وتأخذ نفس الصلاحية التي تسند للهيئة القومية ولكن في مجال التعليم من بعد ، والبديل الثاني: تأسيس هيئة وطنية مقرها القاهرة ، لاعتماد برامج ومؤسسات التعليم من بعد ، لها تنظيمها الإداري ، ولها كوادرها الفنية والأكاديمية المسئولة عن إعداد معايير الاعتماد ، ومتابعة تطبيقها بالبرامج والمؤسسات المعنية ، والبديل الثالث: تأسيس وحدة جودة التعليم من بعد في كل جامعة ترعى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم بها ، على غرار وحدات الجودة للبرامج الأخرى التقليدية بالجامعات.

٤. دراسة عبد العظيم السعيد مصطفى بعنوان "معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري في ضوء خبرات بعض الدول - تصور مقترح" ٢٠٠٧ تناولت التحديات العالمية

وانعكاساتها على التعليم الجامعي ، كما تناولت الجودة في التعليم من حيث بداياتها ومفهومها وأهميتها في التعليم ، ثم تناولت الاعتماد الأكاديمي من حيث مفهومه وفلسفته وأهدافه وأنواعه ومبادئ وفائدة الممارسات الجيدة في الاعتماد الأكاديمي ومعايير الاعتماد ومراحلها ، كما تناولت تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا والكويت في مجال الاعتماد الأكاديمي – وباستخدام المنهج الوصفي ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: الاعتماد الأكاديمي مدخلاً مهماً لتطوير التعليم العالي ، وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون قائمة المعايير شاملة لعناصر مؤسسات التعليم العالي من مدخلات وعمليات ومخرجات ، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من المعايير ، يتم من خلالها اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

٥. دراسة راشد صبري القسبي بعنوان: "تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في مصر" ٢٠٠٤ تناولت مفهوم الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي وأهم أنواعه وإجراءاته ومراحلها ، وعرضت خبرات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا وبولندا في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي في مصر ، واشتمل على عدة محاور هي: وضع معايير قومية للتعليم الجامعي ، وتشكيل هيئة الاعتماد الأكاديمي ، ثم خطوات ومراحل الاعتماد الأكاديمي.

٦. دراسة سيد سالم موسى سالم ومحمد أحمد حسين ناصف بعنوان: "الخبرة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي وإمكان الاستفادة منها في دعم جهود اعتماد المعلم في مصر - دراسة تحليلية" ٢٠٠٠ تناولت الاعتماد في الولايات المتحدة ، من حيث تطور مؤسسات الاعتماد في أمريكا ، والواقع الحالي للاعتماد في التعليم العالي الأمريكي ، واعتماد مؤسسات تربية المعلمين في الولايات المتحدة ، كما تناولت جهود الاعتماد في جمهورية مصر العربية ، ثم التوجه نحو التطوير والتحضير لتطبيق معايير الجودة والاعتماد ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأشارت الدراسة في نتائجها إلى أن تربية المعلم ما تزال تحتل أهمية خاصة ومكانة متميزة في نظام التعليم الأمريكي ، ويتضح ذلك من وجود منظمات اعتماد تختص باعتماد مؤسسات تربية المعلم وبرامج إعداده ، مع التركيز على استخلاص بعض الدروس المستفادة من دراسة موضوع الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن أن تساعدنا في تفعيل جهود اعتماد المعلم في مصر.

• الدراسات الأجنبية:

١. دراسة Wade & Demb بعنوان: "إطار مفاهيمي لتوسيع شراكة أعضاء هيئة التدريس مع المجتمع المحلي" ٢٠٠٩ هدفت وضع إطار مفاهيمي يساعد في فهم مجالات وأنشطة الشراكة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبين مجتمعاتهم المحلية وبعد استعراض الأدبيات المرتبطة بالموضوع حددت الدراسة مجالات وأنشطة الشراكة التي يمكن أن يضطلع بها عضو هيئة التدريس في ربط الطلبة بالبيئة المحيطة من خلال برامج التعليم الخدمي والقيام بالبحوث العلمية التي تعالج قضايا ومشكلات حقيقية يعاني منها المجتمع المحلي وتقديم الاستشارات المهنية المتخصصة - كل عضو هيئة تدريس في مجال تخصصه - لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي ، وأسفرت الدراسة عن بناء نموذج لشراكة عضو هيئة التدريس مع المجتمع المحلي في ضوء مراجعة الأدبيات المرتبطة بالموضوع ويعرض النموذج للعوامل الشخصية والمؤسسية التي تزيد من تفعيل أشكال الشراكة بين عضو هيئة التدريس ومجتمعه المحيط.

٢. دراسة Middlehurst & Woodfield بعنوان: "مراجعة الجودة في التعلم عن بعد: السياسة والممارسة في خمس دول" ٢٠٠٦ تناولت الملامح الديموغرافية لخمس دول هي: الأردن وماليزيا وأستراليا وكينيا والمملكة المتحدة البريطانية ، وتأثير ذلك على الطلب الاجتماعي للتعليم العالي ، وتعرضت الدراسة للتعلم عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، كما تناولت الدراسة مداخل مراجعة جودة التعلم عن بعد في هذه الدول ، وباستخدام المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى أنه هناك تنوع وتقلب في مراجعة الجودة للتعلم عن بعد في دول الدراسة ، كما أظهرت الدراسة أن تحسين أنظمة مراجعة الجودة يُعدُّ في مقدمة الأولويات ، وأن الاهتمام بجودة التعلم عن بعد يأخذ نفس المكانة التي تأخذها أشكال التعلم الأخرى ، وأنه هناك حاجة إلى أساليب مراجعة جديدة من أجل حماية جميع الأطراف المهمة بالتعلم عن بعد ، من طلاب وحكومات وأصحاب العمل ، كما أن الهيئات صاحبة القرار بحاجة إلى التصدي للقضايا التي تجعل من الصعب مقارنتها على مستوى الممارسة عبر دول الدراسة ، وعلى الباحثين في هذه الأقطار الأخذ بعين الاعتبار السياق المجتمعي للتعلم في هذه الأقطار ؛ لإمكانية تحديد مردود التعلم ، وتحقيق ضمان الجودة ، بطرق ووسائل مقبولة بالنسبة لكل قطر.

٣. دراسة Schade بعنوان: "إجراءات ضمان الجودة في ألمانيا" ٢٠٠٣ تناولت بعض الإصلاحات التعليمية في نظام التعليم العالي في ألمانيا وكيفية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم المرن والابتكاري ، كما تناولت الدراسة أنشطة وإجراءات ضمان الجودة في التعليم

العالي في ألمانيا في ظل تحقيق اللامركزية والإدارة الذاتية داخل المؤسسات التعليمية ، وخاصة فيما يتعلق بعمليتي التدريس والتعلم ، وكذلك التوجه الفكري لضمان الجودة التعليمية والاعتماد ، وكيفية تطوير نظام الاعتماد الأكاديمي ، وقد عرضت الدراسة لبعض نقاط الضعف والعقبات التي تحول دون فعالية نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بألمانيا ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مشاركة الأفراد العاملين والمؤسسات المجتمعية في تحقيق ضمان الجودة التعليمية.

٤. دراسة Rowlew-Larry-Lee بعنوان: "رسالة الخدمة العامة بجامعة الولايات الحضرية : تحليل للرسالة والسياسة والأهداف" ١٩٩٩ هدفت الكشف عن العلاقة بين الجامعات الحضرية أو القريبة من العاصمة وبين مجتمعاتها المحلية من خلال قراءة وتحليل رسالة وسياسات وممارسات تلك الجامعات فيما يتعلق بمشروعات الخدمة العامة التي تقدمها لتنمية المجتمع والبيئة المحلية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين رسالة الجامعة وبين الممارسات والأنشطة الفعلية التي تقوم بها في مجال خدمة وتنمية المجتمع المحلي ، وأكدت الدراسة على أن الجامعات الأكثر تطوراً تكون أكثر فعالية في مشروعات الخدمة العامة التي تتوجه بها لتنمية البيئة المحلية.

٥. دراسة Patrick & Stanley بعنوان: مقارنة بين ضمان الجودة في التعليم العالي بين كل من أمريكا وإنجلترا" ١٩٩٨ تناولت مقارنة بين ضمان الجودة في التعليم العالي بين كل من أمريكا وإنجلترا وذلك بهدف توضيح ركائز ونظم الجودة التي يستند عليها كلا النموذجين ، وباستخدام المنهج المقارن توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين النموذجين ، إلا أنه توجد بعض الاختلافات ؛ حيث يعتمد النموذج الإنجليزي على مراجعة الجودة الخارجية وتقييمها وضمان الجودة المتمركز حول المعايير وتقييم جودة البحث وجودة التدريس ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيستند الاعتماد وضمان الجودة على الاعتماد التخصصي ومؤشرات الأداء وتقييم نتائج الطالب وتقييم البرامج التعليمية ، وأكدت الدراسة على أنه توجد مجموعة من العوامل التي أدت إلى التشابه بينهما ومنها رسالة المؤسسة والمحاسبية والرغبة في التحسين والتطوير والتكامل.

• تعليق عام على الدراسات السابقة:

بعد الطلاع على الدراسات السابقة ؛ وجدها الباحث تناولت بعض الجوانب المتصلة بموضوع الدراسة الحالية ؛ إلا أنها لا تغني عن الدراسة الحالية ، ويمكن إجمالي بعض الملحوظات المتعلقة بهذه الدراسات العربية والأجنبية وكذلك أوجه الشبه والاختلاف وجوانب الاستفادة منها فيما يأتي:

- اهتمت دراسات: بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي (٢٠١٠) وكمال عبد الوهاب أحمد محمد (٢٠٠٨) ، وميدلهيرست وستيف Middlehurst & Steve (٢٠٠٦) وعبدالعظيم السعيد مصطفى (٢٠٠٧) ، وشيد Schade (٢٠٠٣) وسيد سالم موسى سالم ومحمد أحمد حسين ناصف (٢٠٠٠) وستانلي وباتريك Stanley & Patrick (١٩٩٨) بمقارنة نظم الجودة والاعتماد في بعض الدول مثل أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا كدول متقدمة ، بالإضافة إلى بعض الدول مثل الأردن وماليزيا وكينيا ، بهدف الإفادة من تجارب تلك الدول في تطوير الخبرات المحلية مثل الخبرة المصرية.
- اهتمت دراسات: أميمة بنت منور عمر البدري (٢٠٠٨) ، وراشد صبري القصبي (٢٠٠٤) بالاعتماد الأكاديمي ومحاولة تطوير نظم التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ومصر على ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وبعض الخبرات العالمية.
- أظهرت نتائج دراسات: بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي (٢٠١٠) وكمال عبد الوهاب أحمد محمد (٢٠٠٨) ، وعبدالعظيم السعيد مصطفى (٢٠٠٧) ، وسيد سالم موسى سالم ومحمد أحمد حسين ناصف (٢٠٠٠) أن هناك حاجة لتطوير التعليم الجامعي باستخدام نظم الجودة والاعتماد والسعي لتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والأكاديمي.
- اهتمت دراسات: ويد و آد Wade & Ada (٢٠٠٩) وليي Lee (١٩٩٩) بالكشف عن أهمية برامج خدمة المجتمع والتعليم الخدمي في تحقيق الأهداف الخدمية والرسالة التنوية للجامعات الأمريكية ، والكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلاب حول جدوى تلك البرامج.
- تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول الاعتماد الأكاديمي مفهومًا ومبادئ ومعايير وعمليات ، ومحاولة الاستفادة من نظم الاعتماد الأكاديمي في تحسين بعض البرامج التعليمية وأداء مؤسسات التعليم الجامعي ، واستخدام أسلوب جورج بيريداي كمنهج لإجراء الدراسة.
- بينما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية والذي يتمثل في محاولة الإفادة من التجربة الأمريكية والبريطانية لتطوير نظم الاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية في مجال تطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية.
- كما اختلفت الدراسة الحالية مع نظيرها من الدراسات السابقة في تناول محاور المقارنة بين الخبرة الأمريكية والبريطانية نظريًا وتطبيقًا.

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة وتحديد مصطلحاتها وبناء الإطار النظري ، وتحديد ملامح الإطار المستقبلي.
خطوات السير في الدراسة:
- تسير الدراسة - بعد عرض إطارها العام - طبقاً للخطوات الآتية:
- عرض الإطار النظري للدراسة ، وتضمن دراسة مقارنة لنظم اعتماد مؤسسات التعليم المستمر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- عرض الإطار التطبيقي للدراسة ، وتضمن عرض الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE ممثلاً لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل BAC ، ممثلاً للتجربة البريطانية.
- وأخيراً عرض الإطار المستقبلي للدراسة وهو عبارة عن التصور المقترح لاعتماد برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية على ضوء أوجه الاستفادة من التجريبتين الأمريكية والبريطانية.

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة

أجاب الإطار النظري عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي نص على: ما فلسفة نظم الاعتماد الأكاديمي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفة عامة؟ وللإجابة عنه تناولت الدراسة فلسفة الاعتماد الأكاديمي في دولتي المقارنة من خلال: نشأة وأهمية الاعتماد الأكاديمي ، وأهداف الاعتماد الأكاديمي ووظائفه ، وأنواع الاعتماد وإجراءاته ، ثم ختم الباحث بتحليل مقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف لفلسفة الاعتماد الأكاديمي بدولتي المقارنة ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- نشأة وأهمية الاعتماد الأكاديمي:

تذكر الأدبيات إلى أن فكرة الاعتماد والترخيص لمزاولة المهن لم تكن حديثة في المجتمع الأمريكي ، ولكنها فكرة قديمة ترجع جذورها إلى فترة الاحتلال البريطاني للولايات المتحدة ؛ فقد ذكر كل من أنجس وميرل Angus & Mirel أنه مهنة المعلمين - على سبيل المثال - اهتم بها أولياء الأمور ؛ حيث طالبوا بضرورة أن يتحلى الأشخاص الذين يعهدون إليهم بتعليم أبنائهم بالأخلاق الحسنة والتأهيل المناسب ، وكان شائعاً - آنذاك - ضرورة أن يحصل كل من يرغب في العمل بالتدريس على الاعتراف من واحد أو أكثر من رجال الدين المحليين ، ولم يُعط الاهتمام في البداية لحجم المعلومات والمهارات والخبرات التي يمتلكها المعلمون ، وعندما انتقلت سلطات

الترخيص المهني من الكنيسة إلى السلطات المدنية في القرن التاسع عشر ، توسعت معايير الترخيص لتشمل المعرفة الأكاديمية في المقام الأول والمعرفة التربوية في المقام الثاني (Angus&Mirel,2001,P.4).

وعلى ذلك يمكن القول-مثلما ذكر إيتون Eaton- أن عمر الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة يُقدَّرُ بأكثر من ١٠٠ سنة ، ويبدو ذلك من خلال الاهتمامات بمجالات الخدمات العامة ، وقد وُجِدَ الاعتماد بفضل المنظمات اللاربحية الخاصة التي نشأت خصيصاً لهذا الغرض (Eaton,2006,P.3).

وظهرت الحاجة إلى تطبيق نظام الاعتماد في التعليم بالولايات المتحدة ؛ لضمان مستوى أساسي من الجودة ، كما يستخدم الاعتماد كوسيلة إجرائية تطوعية ؛ لتقويم المؤسسات والبرامج التربوية ، ومن هنا نلاحظ أن الجمعيات التربوية الخاصة - على المستوى المحلي أو الوطني - تتبنى نوعية من المعايير والتي تعكس جودة البرامج التربوية التي تقدمها ، كما تعكس التطور في إجراءات التقويم المتبعة (U S Department of Education, 2007) وتتحدد جوانب أهمية الاعتماد في الولايات المتحدة فيما يأتي (Rubin, 2007, PP.1-2):

- الاعتماد مهم وضروري للحصول على ترخيص مزاوله المهنة ؛ حيث يؤثر اعتماد المؤسسة المهنية على قبول أو رفض حكومة الولاية لطلبات الأفراد راغبي الحصول على الترخيص المهني.
- يؤثر الاعتماد على قرارات التمويل التي تتلقاها المؤسسة المهنية ؛ إذ تستخدم جهات التمويل الحكومية والفيدرالية وكذلك الخاصة الاعتماد كمعيار لتقديم المنح والمساعدات المالية.
- يؤثر الاعتماد على تحويلات الطلاب بين المؤسسات المختلفة ؛ حيث تنظر الجامعات المحلية والدولية إلى الاعتماد بعين الاعتبار عند النظر في طلبات تحويل الطلاب والساعات التدريسية المعتمدة.
- يعد الاعتماد مؤشرا مقبولا على الصعيد الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية ؛ إذ أصبح ينظر إلى كل من الجمهور العريض والطلاب وأصحاب الأعمال إلى اعتماد المؤسسات المهنية باعتباره دليل على الجودة والامتثال في تلك المؤسسات.
- يشير الاعتماد إلى وجود توافق بين كل من العلماء والممارسين للمهنة حول عناصر الجودة داخل المهنة ؛ إذ يتفقوا فيما بينهم على الحد الأدنى من المعايير المقبولة لدخول المهنة.

- يمثل الاعتماد العملية التي تهدف إلى تحسين البرامج الأكاديمية والمهنية من خلال عمليات المراجعة والتقويم التي تدعم جوانب القوة وتعالج مواطن الضعف وتسلب الضوء على الابتكارات التي تم إنجازها.
- يسعى الاعتماد إلى التأكد من توافر المعارف والمهارات الأكاديمية والمهنية الضرورية للبرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم المستمر لطلابها.
- يسعى الاعتماد إلى التأكد من توافر المعارف والمهارات الأكاديمية والمهنية الضرورية اللازمة لدى كل من الموظفين والاختصاصيين المهنيين العاملين بمؤسسات التعليم المستمر.
- يساعد الاعتماد مؤسسات التعليم المستمر في تطبيق نظم تقويم متعددة بأشكال متنوعة ، وفي استخدام نتائج التقويم لتحديد مدى استيفاء الخريجين لبرامج التعليم المستمر للمعايير المطلوبة.

ب- أهداف الاعتماد الأكاديمي ووظائفه:

- يهدف الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، منها ما يأتي:
- وجود آلية تدقيق مستقلة عن النظام التعليمي.
- التأكيد على أن البرامج الأكاديمية لديها رؤى وأهداف تلبي حاجات المجتمع والناس.
- التأكيد على أن تلك البرامج تعكس التطبيقات التقنية الصحيحة والسليمة بناء على منهجية علمية.
- العمل على ترقية وتطوير أصحاب المؤهلات من خلال تقديم برامج تعليمية معتمدة.
- المحافظة على سجل البرامج المعتمدة.
- التحفيز على تطوير المناهج التعليمية (Ratcliff & Others,2001,P.3).
- ويذكر إيتون Eaton وظائف محددة ومختصرة للاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يأتي (Eaton,2006,PP.4-5).
- الاعتماد الأكاديمي لتوكيد الجودة للطلاب والجمهور.
- الاعتماد الأكاديمي بصفته أحد المداخل للحصول على مساعدات كل من السلطات المركزية والمحلية.
- الاعتماد الأكاديمي مصدر للحصول على ثقة القطاع الخاص.
- تيسير النقل من الفصول والبرامج المناظرة بين الكليات والجامعات المختلفة.
- ويذكر كل من راتكلف Ratcliff وزملاؤه وظائف الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة بشكل تفصيلي على النحو الآتي (Ratcliff And Others, 2001,P.2):

- التحقق من أن المؤسسة أو البرنامج المعني يلبي المعايير السارية والمعمول بها.
- مد يد العون إلى الطلاب المرشحين للقبول في تحديد المؤسسات التعليمية المعتمدة أكاديميا.
- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد نقل الإيرادات بطريقة سلسلة وسهلة.
- المساعدة على التعرف على المؤسسات التعليمية وبرامجها من أجل إعطاء تمويل استثمار أموال العامة والخاصة.
- حماية المؤسسة التعليمية من أي ضغوط داخلية أو خارجية.
- تبني أهداف ورؤى خاصة من أجل تطوير الذات وتقوية البرامج الضعيفة ونشر وزيادة معايير الوعي العام لدى المؤسسات التعليمية للتقييم والتخطيط المؤسسي بشكل كامل.
- العمل على وضع معايير خاصة للحصول على الرخص والشهادات النهائية من أجل رفع مستوى المؤسسة المعنية.
- العمل على توفير الأسس التي تستخدم وتعمل كمحور أساسي لتحديد الأهلية لتقديم المساعدة المركزية.

ج- أنواع الاعتماد وإجراءاته:

أشارت الأدبيات إلى وجود نوعين من الاعتماد هما: الاعتماد المؤسسي **Institutional** ، والاعتماد التخصصي **specialized** أو البرامجي **programmatic** وتفصيلهما على النحو الآتي (US Department of Education,2007):

- الاعتماد المؤسسي: وعادة ما يُطبق هذا النوع من الاعتماد على مؤسسة بأسرها ، والذي يدل على أن كل أجزاء المؤسسة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة ، ولكن ليس بالضرورة أن تكون جميعها على نفس المستوى من الجودة ، وباختصار يمكن القول أن هذا النوع من الاعتماد يركز على تقييم الأداء في المؤسسة التعليمية المعنية بصورة شاملة وكاملة.
 - الاعتماد المتخصص أو اعتماد البرامج: وعادة ما يُطبق على البرامج والأقسام والمدارس التي تمثل جزءاً من أي مؤسسة ، ويمكن أن تكون الوحدة المعتمدة كبيرة مثل كلية أو مدرسة داخل جامعة أو صغيرة مثل المنهج التعليمي في أحد فروع المعرفة.
- ويذكر كل من راتكلف **Ratcliff** وزملاؤه أن معظم وكالات الاعتماد البرامجية أو التخصصية تقوم بمراجعة الوحدات في مؤسسة في مؤسسات التعليم العالي التي تم اعتمادها بواسطة وكالات الاعتماد الإقليمية ؛ حيث أن وكالات المعنية لا بد وأن تعتمد ، ويضيفوا أن هذه الوكالات تؤدي وظيفة أو دورا في وكالة الاعتماد المؤسسي ، علاوة على ذلك فإن عددا من وكالات الاعتماد المتخصصة

- تعتمد على البرامج التعليمية في غير الأماكن التعليمية مثل المستشفيات. وتتكون إجراءات الاعتماد من ست عناصر رئيسة وهي (Ratcliff&Others, 2001,P. 3):
- تحديد المعايير Standards: من خلال التعاون بين جهات الاعتماد والمؤسسات التعليمية.
 - إعداد الدراسة الذاتية Self-study: وتقوم بها المؤسسة بهدف قياس أداء المؤسسة بالمقارنة بالمعايير التي حددتها جهة الاعتماد.
 - إجراء التقييم الميداني On-site Evaluation: من خلال زيارة فريق من جهة الاعتماد للمؤسسة ؛ لتحديد ما إذا كانت تطبق المعايير الموضوعية.
 - النشر Publication: أي إصدار منشور رسمي باعتماد المؤسسة ، عند اقتناع جهة الاعتماد بأن هذه المؤسسة تفي بالمعايير وتطبيقها.
 - المراقبة Monitoring: في هذه الخطوة تقوم جهة الاعتماد بمراقبة المؤسسة أو البرامج المعتمدة طوال فترة الاعتماد الممنوحة ؛ للتحقق من أنها لا تزال تراعي تطبيق المعايير.
 - إعادة التقييم Reevaluation: وذلك للتحقق من استمرارية تطبيق المؤسسة أو البرامج للمعايير.

ثانيا - تجربة المملكة المتحدة:

أ- نشأة وتطور الاعتماد الأكاديمي:

يعد نظام الاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة أحد مداخل ضمان الجودة في التعليم ، وبدأ تطبيقه في منظومة التعليم قبل الجامعي ، تحت مسمى التفتيش ، ثم باسم أنظمة مراقبة المستويات المعيارية في العقد الأخير من القرن العشرين ، ثم انتقل إلى مؤسسات التعليم العالي ، ضمن مسؤولية مؤسسات غير حكومية بدعم من الحكومة (محمد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٦).

وتوجد جهة مسؤولة عن الاعتماد في المملكة المتحدة ، تحت مسمى "مجلس الاعتماد البريطاني" يعمل على تحسين معايير مؤسسات التعليم العالي من خلال تأسيس نظام للاعتماد ، وفحص إجراءات التخطيط ؛ لدعم وتقديم المشورة لتلك المؤسسات بشأن تحسين معاييرها (BritishAccreditation Council, 2007).

وهذا لا يعني - على أية حال - أن مجلس الاعتماد البريطاني ليس لديه معايير واضحة عند النظر في اعتماد تلك المؤسسات ، بل أن حوالي ٤٠٪ من المتقدمين الجدد لا يحصلون على الاعتماد بعد الفحص الأولى ، رغم إن العديد منهم يقوم - في نهاية المطاف - بتلبية المتطلبات من خلال الاستجابة لتوصيات مفتشي مجلس الاعتماد البريطاني (محمد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٦).

ويشير اعتماد مجلس الاعتماد البريطاني إلى أن الكلية هي الجهة الشرعية لتقديم الخدمة التعليمية ، ومع ذلك فإن مجلس الاعتماد البريطاني ليس هيئة رقابية مفوضة بالقيام بعمليات التفتيش باسم الحكومة ، على الرغم من أن الكليات ينبغي عليها إرضاء المفتشين ، من خلال استيفاء الشروط القانونية الأساسية في مجالات مثل الصحة والسلامة ، والعمالة ، وحماية الطفل (British Accreditation Council, 2007). وفي سنة ٢٠٠٠م أنشئ مجلس الاعتماد البريطاني نظام للاعتماد للكليات خارج المملكة المتحدة ، ويقتصر الاعتماد على عناصر من برنامج الكليات الذي يقدم في مستوى التعليم العالي.

ب- أهداف الاعتماد الأكاديمي ووظائفه:

حدد مجلس الاعتماد البريطاني أهداف الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية فيما يأتي (British Accreditation Council, 2007):

- دعم وتقييم النصح لمؤسسات التعليم العالي أو تعليم الكبار في الحفاظ على جودة التعليم فيها وتحسينها.
- تقديم دليل مستقل للطلاب الذين يبحثون عن تعليم عال أو تعليم للكبار في مؤسسة خارج الدولة.
- تقديم ضمان للمكانة الجيدة للمؤسسة التعليمية والأقسام الحكومية والهيئات الأخرى.
- تمكين المؤسسة التعليمية من أن تعلن بأنها قد قبلت متطوعة التفتيش المستقل وأنها قد حققت شروط BAC وأن كل الجوانب الخاصة بالتعليم في المؤسسة تتم بشكل جيد.
- وتشير الوثائق المنشورة لمجلس الاعتماد البريطاني إلى أن إجراء الفحص للمؤسسات التعليمية المتقدمة له هدفين هما (British Accreditation Council, 2008, P.9):
- إتاحة الفرصة لإجراء تقييم شامل للمتقدمين.
- توفير آلية الترشيح التي تحدد العناصر التي قد تحول دون منح الاعتماد ، حتى تمكن المؤسسات لتجنب تكلفة الفحص كاملاً ، إلى أن يقوموا بمعالجة أوضاعهم.

ج- أنواع الاعتماد وإجراءاته:

يمنح مجلس الاعتماد البريطاني نوعين من الاعتماد:

- الاعتماد المؤسسي: ويغطي مجال الأنشطة التي تقدمها أي كلية ، وهو ليس قاصراً على برامج دراسية معينة داخل الكلية ، والاعتماد الكامل يمنح لفترة خمس سنوات ، بشرط قبول المؤسسة مجموعة من المتطلبات ، وهذا الاعتماد لا يشمل الأنشطة التي تحدث خارج المؤسسة

نفسها أو الأنشطة التي روجت لها المؤسسة ، وقدمته باسم آخر مختلف ، ما لم يعطي مجلس الاعتماد البريطاني موافقة معينة لإدراج مثل هذه الأنشطة ضمن اعتماد المؤسسة.

- الاعتماد غير الجامعي: يتعلق بمجال معين من البرامج الدراسية ، وتحديد هذا المجال سيكون مسألة اتفاق بين تقرير المفتش والمؤسسة أثناء وقت التفتيش ، ويشار إليه في شهادة الاعتماد ، وفترة الاعتماد ثمان سنوات ، وتخضع المؤسسة لزيارتين ، على فترات متباعدة ، على أن تراعي مجموعة من المتطلبات (-British Accreditation Council,2007,PP.5-6).

وتتمثل إجراءات حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد من مجلس الاعتماد البريطاني فيما يأتي:

- الفحص Inspections : توجد ثلاث مراحل لإجراء الفحص على النحو الآتي:
 - المرحلة الأولى فحص الوثائق.
 - المرحلة الثانية الفحص الذي يركز على الامتثال للمتطلبات القانونية والحد الأدنى من معايير مجلس الاعتماد البريطاني.
 - المرحلة الثالثة التفتيش الذي يركز على الخدمات التعليمية والإجراءات المؤسسية لمراقبة وتحسين جودة خدماتها ، ويجوز منح الاعتماد النهائي بعد هذه المرحلة (British Accreditation Council,2007,P.8).
- مراعاة بعض المطالب وزارة الداخلية Home Office Requirements : مثل:
 - المحافظة على وثائق تسجيل وحضور الطلاب.
 - إعداد البرامج الدراسية التي تتضمن حد أدنى ١٥ ساعة حسب نظم الدراسة الصباحية أسبوعياً.
 - التأكيد على توفير معلم مؤهل بشكل مناسب ، ومتواجداً خلال ساعات الدراسة لتقديم التعليم على الطلاب.
 - استخدام موظفون أكفاء للمساعدة في تقديم التعليم ، وتوجيه ودعم الطلاب.
 - تقديم إقامة مناسبة وتسهيلات وموظفين بمستوى مناسب وأجهزة ؛ لدعم أعداد الطلاب المسجلين في المؤسسة.
 - الإبلاغ عن الطلاب الغائبين من خلال التنسيق مع مديرية الجنسية والهجرة.

- وفي حالة طلب مديرية الجنسية والهجرة التحري عن بعض المسائل المشكوك فيها ، فإن على مجلس الاعتماد البريطاني تقديم المساعدة ، من خلال زيارة مفاجئة للمؤسسة ، وتطلع مديرية الجنسية والهجرة على نتيجة هذه الزيارة.
- سحب الاعتماد من المؤسسة في حالة عدم مراعاة المؤسسة مطالب مديرية الجنسية والهجرة
(British Accreditation Council,2007,PP.6-7).

- الاعتماد المستمر Continuing Accreditation طبقاً للشروط الآتية:
 - تلبية المؤسسة عدد من المتطلبات، وعدم مراعاة ذلك يجعل لجنة الاعتماد تحذر المؤسسة بتعليق أو سحب الاعتماد منها.
 - تقدم المؤسسات المعتمدة تقريراً سنوياً في أول نوفمبر الأول من كل عام ؛ لإعلام مجلس الاعتماد البريطاني بأي تغييرات مهمة ذات تأثير على معايير الاعتماد .
 - القيام بزيارة مفاجئة للمؤسسات المعتمدة أثناء السنة الثالثة ، يهدف ضمان أن المؤسسة تحتفظ بتطبيق معايير الاعتماد (British Accreditation Council,2007,P.9).

• إعادة الفحص Re-inspections :

- بالنسبة للاعتماد المؤسساتي Institutional Accreditation : تخضع المؤسسات المعتمدة لإعادة الفحص بشكل كامل كل خمس سنوات ، وقد يمد الاعتماد لفترة زمنية ، عادة لا تكثر عن سنة واحدة.
- بالنسبة للاعتماد غير الجامعي Non-Collegiate Accreditation : يحدث إعادة الاعتماد الكامل كل ثمان سنوات في العادة ، وهناك زيارات مؤقتة في السنة الثالثة والسادسة ؛ للاعتماد (محمد ، ٢٠٠٨، ص٧٩).

ثالثاً - تحليل مقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف لفلسفة الاعتماد الأكاديمي في دولتي الدراسة:

أمكن تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في المحاور البحثية الثلاثة بين دولتي المقارنة على النحو الآتي:

أ- نشأة وتطور الاعتماد الأكاديمي:

تعد خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال اعتماد مؤسسات التعليم بصفة عامة أسبق في الظهور عن خبرة المملكة المتحدة ؛ حيث تمتد خبرة الدولية الأولى بنحو قرن مضى من الزمان ، بينما يرجع الأخذ بهذا المفهوم في المملكة المتحدة إلى نحو ربع قرن مضى من الزمان ، ومع ذلك فإن الدولتين تتشابهان في أن بداية تطبيق الاعتماد في كليهما يعود إلى جهود مؤسسات غير حكومية.

ب- أهداف ووظائف الاعتماد الأكاديمي:

تشارك الدولتان في جل أهداف الاعتماد الأكاديمي ، حيث يهدف الاعتماد في كل منهما إلى تحقيق جودة مؤسسات التعليم طبقاً لمعايير محددة ، باستخدام آليات عمل محددة ، وعلى كل حال تأتي وظائف الاعتماد ترجمة لهذا الهدف.

ج- أنواع الاعتماد وإجراءاته:

يوجد نوعان من الاعتماد بدولتي الدراسة ، يُعرف الأول بالاعتماد المؤسسي في الدولتين ، والآخر يُعرف بالاعتماد التخصصي في الولايات المتحدة الأمريكية ، والاعتماد غير الجامعي في المملكة المتحدة .

غير أنه يوجد فروق بين نوعي الاعتماد في دولتي الدراسة ، ومن هذه الفروق ما يأتي:

- يشترط بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاعتماد المؤسسي أن تساهم كل أجزاء المؤسسة في تحقيق أهداف المؤسسة.

- يشمل الاعتماد في المملكة المتحدة الأنشطة التي تحدث خارج المؤسسة نفسها أو الأنشطة التي روجت لها المؤسسة بسمى، وقدمتها بسمى آخر مختلف ، ولا بد من أن يعطي مجلس الاعتماد البريطاني موافقة معينة لإدراج هذه الأنشطة ضمن اعتماد المؤسسة.

- أما في النوع الثاني للاعتماد ؛ فإنه يُطبق عادة في الولايات المتحدة الأمريكية على البرامج التي تمثل جزءاً من أي مؤسسة ، وفي المملكة المتحدة يصبح تحديد اعتماد بعض البرامج الدراسية مسألة اتفاق بين المفتش والمؤسسة أثناء وقت التفتيش.

ومن حيث إجراءات الاعتماد توجد بعض أوجه التشابه في إجراءات الاعتماد ، خاصة ما يتعلق بتحديد المعايير ، وزيارة المؤسسات لتحديد مدى التزامها بالمعايير المحددة ، وكذلك مراقبة تطبيقها ، وخطوات منح الاعتماد ، وإلى جانب ذلك هناك بعض الاختلافات في إجراءات الاعتماد بالدولتين مثل (محمد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٧٩-٨٠).

- يتم تحديد معايير الاعتماد من خلال المشاركة بين مؤسسات الاعتماد والمؤسسات المتقدمة للاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يحدد مجلس الاعتماد البريطاني منفرداً معايير اعتماد المؤسسات.

- تقوم المؤسسة - طبقاً لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية - بإعداد دراسة ذاتية حول أدائها ومقارنته بالمعايير الموضوعية ، وتمنح الاعتماد النهائي ، وطبقاً لتجربة المملكة المتحدة تقدم المؤسسة الوثائق الدالة على تلبية المعايير ، وتمنح الاعتماد المؤقت ، ولفترة محدودة.

- تتمثل وظيفة مراقبة المؤسسات المعتمدة في الخبرة الأمريكية في التأكد من أن المؤسسة لا تزال تلتزم بمزاولة المعايير ، بينما ترتبط وظيفة المراقبة في المملكة المتحدة بمنح الاعتماد النهائي.
- إذن يتقدم الاعتماد النهائي خطوة في الولايات المتحدة عنع في المملكة المتحدة.

المحور الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة

أجاب الإطار التطبيقي عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والذي نص على: ما واقع مؤسسات اعتماد برامج التعليم المستمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؟ وللإجابة عنه تناولت الدراسة واقع مؤسسات اعتماد برامج التعليم المستمر، كممارسات تطبيقية للاعتماد الأكاديمي في المجتمعين الأمريكي والبريطاني من خلال: النشأة والتطور ، و فلسفة الاعتماد ، ومعايير الاعتماد ، وإجراءات الاعتماد ، ثم عرضت الدراسة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين دولتي الدراسة في المحاور الأربعة السابقة ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تناولت الدراسة هذه التجربة من خلال نموذج الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE بالولايات المتحدة الأمريكية ، بالتعرف على الجوانب الآتية:

أ - نشأة وتطور الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE:

أنشأت الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE عام ١٩٩٢ بفضل جهود كل من جاك براسن Jacques Barzun و إ. و. ويلسن E.O. Wilson ، وحتى ذلك الحين لم يكن للتعليم الحر في الولايات المتحدة الأمريكية معايير واضحة (The American Academy for Liberal Education, History, 2012).

وفي عام ٢٠٠٦ قامت اللجنة التابعة للإدارة الوطنية الاستشارية للجودة والنزاهة في تقييم المعايير ووضع الحد الأدنى منها ، وتم رفع القيد عن هذه المعايير في ديسمبر ٢٠٠٧ ، ثم تم رفعها أيضا لمدة ثلاث سنوات لتنتهي في ديسمبر ٢٠٠١ (U.S. Department of Education, 2010, P.8).

وفي عام ٢٠٠١م تم اعتماد تلك المعايير خصوصا ما يتعلق بتقييم نتائج الطلاب ، ومنذ ذلك الحين ظهرت الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE والتي تقدم نوعين من الاعتماد (The American Academy for Liberal Education, History, 2012):

- الاعتماد الأول خاص بمؤسسات التعليم العالي والتي تقدم برامج التعليم العام في العلوم الحرة.

- والثاني الاعتماد المؤسسي للجامعات والكليات التي ترغب أن تكون الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE هي المعتمد الوحيد لبرامجها ، كذلك برامج الآداب الحرة ضمن مؤسسات التعليم العالي والتي تم اعتمادها مؤسسيا من قبل معتمد آخر.

وتعد الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE مؤسسة اعتماد معترف بها من قبل قسم التعليم فوق الثانوي بوزارة التربية والتعليم ، وهذا الاعتراف يمكن من المشاركة في البرامج المقررة والمعترف بها حسب قانون التعليم العالي وبعض البرامج الفيدرالية الأخرى ، كما تعد الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE هي المعتمدة للمدارس الأمريكية المسماة K 12 والمدارس المستقلة بجميع أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تتعاون الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE مع المؤسسات والبرامج الأجنبية التي تقدم برامج التعليم الحر خارج الدولة.

وفي أغسطس ٢٠٠٩ ضمت الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر AALE (٢٠) مؤسسة تابعة لها في الولايات المتحدة الأمريكية (The American Academy for Liberal Education, History, 2012)، فضلا عن المؤسسات المعتمدة ومقدمي طلب الحصول على الاعتماد وعشرات المؤسسات خارج الولايات المتحدة.

ب - فلسفة الاعتماد بالأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر:

تعتبر الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر مؤسسة وطنية لاعتماد المؤسسات والبرامج ، وتهتم أيضا بجودة التعليم العام في مجال العلوم الحرة التي تتوافر بها المعايير التعليمية والإدارية للأكاديمية ، كما تتيح الأكاديمية الفرصة للجامعات والكليات أو المؤسسات التي تقدم برامج البكالوريوس طلبا في الحصول على اعتماد الأكاديمية (The American Academy for Liberal Education, 2011, P iii). وتعد عملية الاعتماد - من منظور الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر - ذات خصائص محددة تتمثل في نظام مراجعة الجودة الأكاديمية لمقدمي طلب الاعتماد.

ج - معايير اعتماد مؤسسات التعليم المستمر:

يعتبر اعتماد الأكاديمية لمؤسسات التعليم المستمر شهادة موثقة ، بأن هذه المؤسسات تتوافر بها المعايير في الواقع ، وينبغي على المؤسسة أن تتوافر بها المعايير الآتية (The American Academy for Liberal Education, 2011, PP 2-18):

- المعيار الأول يتناول تقييم المؤسسات من خلال ما يأتي:

- المعرفة الأساسية والمبادئ.
- القدرة على التعرف وتطبيق المعايير الفكرية.
- القدرة على المناقشة في المواضيع المهمة والقضايا.

- القدرة على ربط المعارف والمبادئ وأساليب الدراسة خصوصا في التخصص الرئيس للطلاب.
- المعرفة الواسعة بالأساسيات التاريخية والسياسية في المجتمع.
- الفهم والقدرة على مناقشة التاريخ السياسي والثقافي للسياسة الغربية وغيرها.
- المعرفة في المجالات المختلفة والمواضيع البارزة العلمية والتكنولوجية والبحثية.
- تطوير دور الطلاب في فهم الأعراف والتقاليد.
- القدرة على تقييم معرفة الفرد وقدراته بدقة بدون تحيز.
- المعيار الثاني يتعلق برسالة المؤسسة ، بحيث يجب أن تتضمن ما يأتي:
 - الأنشطة والموارد المعلوماتية.
 - وضوح الأهداف التعليمية ومراجعتها مع رسالة المؤسسة.
 - تقييم وتحسين الأداء.
 - تبليغ الأكاديمية باستمرار في أي تغيير جوهري في الرسالة.
 - مطابقة برامج مؤسسات التعليم لمؤسسات التعليم الحر.
 - إتاحة حرية الفكر والتعبير للطلاب.
- المعيار الثالث يتعلق بقبول الطلاب ومتطلبات الدخول ، ويراعي فيه ما يأتي:
 - توفير دليل البرامج ودليل الطلاب بوضوح ودقة.
 - مراجعة متطلبات القبول والتسجيل بطريقة منتظمة.
 - التأكد من أن المعلومات المتعلقة بمتطلبات الدخول والطلاب المسجلين حقيقة ودقيقة.
- المعيار الرابع يتناول أعضاء هيئة التدريس ، بحيث يراعى في هذا المعيار ما يأتي:
 - توظيف أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتنفيذ أهداف المؤسسة.
 - تحديد إجراءات محددة منتظمة لمتابعة الأعضاء.
 - مراقبة إجراءات توظيف أعضاء هيئة التدريس وتقييمهم وترقيتهم.
 - نشر الإجراءات المشار إليها بطريقة مناسبة.
 - توثيق الدرجات العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وألقابهم العلمية.
- أما المعيار الخامس فيتعلق بالموارد والميزانية ؛ حيث يجب مراعاة الآتي:
 - توفير الموارد بدرجة كافية لدعم برنامج الاعتماد.
 - تخطيط الميزانية والإجراءات التي تعكس القدرات المالية للمؤسسة.
- د - إجراءات اعتماد مؤسسات التعليم المستمر:

يتم حصول مؤسسات التعليم المستمر على اعتماد الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر من خلال اتباع بعض الإجراءات هي على النحو الآتي (The American Academy for Liberal Education, 2012, PP 8-22):

- توقيع عقد ما بين الأكاديمية والمؤسسة بإمكانية حصولها على الاعتماد من قبل الأكاديمية.
- ترسل المؤسسة التعليمية طلب الاعتماد إلى الأكاديمية مشفوعا بالبرامج المطلوب اعتمادها.
- زيارة فريق الأكاديمية لمقر المؤسسة التعليمية في فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر بهدف التحقق من التوصيات المذكورة في طلب الاعتماد.
- تعد المؤسسة التعليمية تقريرا ذاتيا يراعي فيه استيفاء معايير الأكاديمية.
- يتفق الطرفان على عملية الزيارة التقييمية ، وتتم بعد اكتمال التقرير الذاتي.
- تقوم المؤسسة التعليمية بمراجعة برامجها والتأكد من التوصيفات المرسلة إلى لجنة الأكاديمية.
- ترسل الأكاديمية تقييما آخرًا للمؤسسة وتقوم بدراسته خلال ثلاثين يوما.
- تضع المؤسسة التعليمية المتقدمة للاعتماد جدولًا لمراجعة ما تم إقراره من قبل مجلس الأمناء.
- يراجع مجلس العلماء بالأكاديمية فقرات طلب الاعتماد والدراسة الذاتية وتقرير فريق التقييم ويرفع توصياته إلى مجلس الأمناء كما يقوم المجلس بمراجعة توصيات مجلس العلماء لاتخاذ اللازم.
- موافقة مجلس الأمناء على طلب الاعتماد استنادا على مراجعة مجلس العلماء ، علما بأنه المجلس الوحيد التابع للأكاديمية صاحب اتخاذ القرار.
- يصدر رئيس الأكاديمية قراره بناء على توصية مجلس الأمناء خلال ثلاثين يوما من اجتماع المجلس.

ثانيا - تجربة المملكة المتحدة: تتناول الدراسة هذه التجربة من خلال نموذج مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل BAC بالتعرف على الجوانب الآتية:
أ - نشأة وتطور مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل:
تكون مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل - في بداياته - من مجموعة من صغيرة من التربويين المهتمين بتقديم علامة الجودة ، وصار أول هيئة معروفة عالميا تساعد المؤسسات والهيئات عبر العالم.

وقد تأسس المجلس من رسميا في ٩ يوليو ١٩٨٤ ، وكانت كلية الملك باسفورد أول كلية اعتمدها المجلس ، وبنهاية السنة الأولى منح المجلس (٣٥) مؤسسة شهادة الاعتماد ، بما في ذلك

بعض المؤسسات التعليمية التي تقدم التعليم والتدريب في مستويات التعليم التكميلي والعالي المستقل.

وفي أكثر من تسع سنوات متتالية ازداد عدد المؤسسات التي اعتمدها مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل حتى وصل عددها إلى (٨٢) مؤسسة في عام ١٩٩٣ ، واستمرت الكليات التعليمية - المشار إليها سابقا - تشكل الجزء الأكبر من هذه المؤسسات ، والجدير بالذكر لوحظ أيضا زيادة مضطردة في المؤسسات المعتمدة والتي تقدم الدراسات التجارية والمهنية ودورات التعليم العالي جنبا إلى جنب مع الكليات التي تقدم الخدمات التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5).

وفي الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥ ازدادات المؤسسات المعتمدة من قبل مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل لتصل إلى (٢٠٠) ، وكانت معظم المؤسسات الجديدة والناشئة هي الكليات التي تقدم الدورات في الدراسات التجارية ودراسات الحاسوب (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5).

وقد اعتمدت الحكومة البريطانية مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل ، ونتيجة لذلك ازدادات أعداد المؤسسات المعتمدة من قبل المجلس بشكل غير مسبوق ، وقد ساهم أيضا في هذا التطور التغييرات التي شهدتها أنظمة الهجرة - خاصة في عملية التمويل - والتي تتيح للطلاب من خارج المملكة المتحدة الدراسة بها كطلاب مبتعثين (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5).

ومع وجود كثير من التحديات تواجه مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل ، إلا أنه ما يزال يمثل نظاما موثوقا به في جميع قطاعات التعليم العالي التكميلي والمستقل ؛ حيث باتت تترك الجامعات في المملكة المتحدة فوائد التعاون مع المجلس ؛ لتمكين الطلاب من المشاركات أو الدراسة المباشرة أو نيل الدورات التدريبية في كثير من المجالات (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5).

ب - فلسفة وأهداف الاعتماد بمجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل:
يهدف المجلس إلى تعزيز وتحسين معايير مؤسسات التعليم التكميلي والعالي المستقل من خلال عمليات الاعتماد ، ويؤدي المجلس عمله كسلطة اعتماد قومية لمؤسسات التعليم التكميلي والعالي

المستقل (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.8):

كما يعد مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل مشروعاً خدمياً لمقدمي التعليم التكميلي والعالي المستقل مثل الدورات التدريبية المهنية القصيرة وكليات التعليم والتدريب المستقلة ، كما أن مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل يقدم خدماته لمؤسسات التعليم المفتوح خارج البلاد ، ولكنها مرتبطة بالتعليم في المملكة المتحدة.

ويسعى مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل من وراء منح الاعتماد لتلك المؤسسات إلى تحقيق الأغراض الآتية (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5):

- دعم وتقديم النصح للمستويات المستقلة للتعليم العالي أو التكميلي وذلك بتحسين وتعزيز جودتها.
- تقديم التوجيه المستقل للطلاب الذين يسعون لمواصلة التعليم العالي والإضافي في مؤسسة تعليمية خارج القطاع الحكومي.
- ضمان جودة المؤسسات والدوائر الحكومية المهتمة بهذا النوع من التعليم العالي.
- تمكين المؤسسات من الإعلان عن أنها قبلت بشكل طوعي الفحص المستقل ، وأنها على فئاعة بأهمية هذا الإجراء.

ج - معايير اعتماد مؤسسات التعليم المستمر:

يحدد مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل BAC معايير اعتماد البرامج التي يمنحها الاعتماد على النحو الآتي (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,P.5):

- يتضمن المعيار الأول تحديد رؤية المؤسسة التعليمية وتضمينها الغرض من إنشائها وتحدد المواضيع الأساسية التي تشكل العناصر الجوهرية لتلك الرؤية.
- يتناول المعيار الثاني الموارد والقدرات ، من حيث توثيق مدى كفاية موارد المؤسسة وقدراتها على أداء مهمتها ، وتوضيح ما إذا كان لدى المؤسسة نظام إداري فعال وواضح مع تحديد سلطاته وأدواره ، كما يتضمن المعيار تقسيم السلطات بين النظام والمؤسسة ، بحيث تكون واضحة وشفافة وتكون سياسات النظم واللوائح واضحة وتدار بشكل عادل ومنصف.

- ويتناول المعيار الثالث التخطيط والتنفيذ ، حيث يركز على التخطيط والمشاركة المستمرة ، والتي تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة من برامج المؤسسة وخدماتها وتحقيق رسالتها ، كما يختص المعيار بمدى تمتع المؤسسة بمرونة عملية التخطيط والتنفيذ المؤسسي والبرامجي.
- كما يتناول المعيار الرابع التطوير والفعاليات، من حيث عمل المؤسسة بشكل دوري ومنتظم على جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات محددة وتحليل المعلومات وصياغة التقييمات القائمة على الأدلة لتحقيق الأهداف.
- المعيار الخامس والأخير ويختص بإكمال الرؤية ، من خلال تحليل إنجازات المؤسسة لأهدافها الرئيسية ونشرها التقييمات المبنية على الأدلة فيما يتعلق بمدى إنجاز مهمتها ورؤيتها ، كما يختص هذا المعيار بالتكيف والاستدامة من خلال تقييم المؤسسة لمدى كفاية مواردها وبناء القدرات وفعاليات عمليات التوثيق لإمكاناتها الحالية، ومن خلال تقييم دورة التخطيط والممارسات وتخصيص الموارد وتطبيق القدرات المؤسسية.
- إن أي تقييم غير مرض في أي من المعايير السابقة يؤدي إلى رفض أو سحب الاعتماد من المؤسسة التعليمية (سويلم ، ٢٠١٠ ، ص ٥٩).
- د - إجراءات اعتماد مؤسسات التعليم المستمر:
يستند مجلس BAC في عمليات الاعتماد إلى فريق من المفتشين المتخصصين ، معظمهم كانوا أعضاء سابقين في هيئة المفتشين الملكية Her Majesty's Inspectorate وبقيتهم إما من الأكاديميين أو الممارسين المحترفين ، وتخضع المؤسسات المعتمدة للمراجعة والتفتيش الكامل كل أربع سنوات ويتخلل تلك الفترة زيارة مؤقتة لفريق المراجعة والتفتيش (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2007,P.8).
- كما يقدم مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل حلقات نقاشية لتقديم النصح للمؤسسات المتقدمة للاعتماد ، كما ينشر المجلس عمليات وخطوات الاعتماد في كتيب منشور على موقع المجلس ، وقد تضمن دليل الاعتماد الإجراءات الآتية (The British Accreditation Concial for Independent Further and Higher Education,2012,PP.13-14):
- البحوث والتقييم الذاتي والإعداد من قبل المؤسسة المتقدمة للاعتماد.
- تقديم المؤسسة طلب الاعتماد من المجلس.
- يقوم مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل بمراجعة نموذج الطلب والوثائق الإضافية.

- يقوم مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل بترتيب إجراءات الفحص والتفتيش.
- إجراء المجلس التفتيش من قبل مفتشي الإبلاغ ومفتشين إضافيين.
- يقدم مفتش التبليغ تقرير التفتيش إلى المجلس للمراجعة والتحليل.
- يعتمد تقرير التفتيش من قبل لجنة الاعتماد.
- يبلغ مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل المؤسسة المتقدمة بقرار الاعتماد.

ثالثاً- تحليل مقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف لمؤسسات اعتماد برامج التعليم في دولتي الدراسة:

يمكن تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في المحاور البحثية لكل نموذج على النحو الآتي:
أ - النشأة والتطور:

- توجد بعض أوجه الاختلاف بين النموذجين منها:
 - سبقت نشأة مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل بالمملكة المتحدة نشأة الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر بالولايات المتحدة الأمريكية.
- كما توجد بعض أوجه الاتفاق بين النموذجين منها:
 - نشأ كل من النموذجين الأمريكي والبريطاني نشأة أهلية بفضل جهود المهتمين بشئون الاعتماد.
 - يهدف كل منهما إلى الارتقاء بجودة صيغ التعليم المستمر.
 - كل منهما مؤسسة قومية مستقلة عن الحكومة ، ومُعترف بهما من الجهات الرسمية.
 - ساهم تطور كل من النموذجين في الارتقاء ببرامج التعليم المستمر في دولتي المقارنة.

ب - فلسفة الاعتماد:

- ارتبطت فلسفة الاعتماد في نموذجي الدراسة بفلسفة الاعتماد الأكاديمي بصفة عامة في البيئتين الأمريكية والبريطانية، مع الوضع في الاعتبار الارتباط بطبيعة المؤسسات.
- ركزت فلسفة النموذج الأمريكي على بعض القيم والمبادئ مثل (تحقيق جودة التعليم الحر - ضمان مراعاة المعايير التعليمية والإدارية بالبرامج التعليمية - والإتاحة للجامعات والكليات في الحصول على الاعتماد). بينما ركزت فلسفة النموذج البريطاني على بعض القيم والمبادئ والفوائد مثل: (دعم وتقديم النصح للتعليم العالي أو التكميلي - تقديم التوجيه للطلاب الذين يسعون لمواصلة التعليم العالي والإضافي - ضمان جودة المؤسسات والدوائر الحكومية المهمة - وقناعة المؤسسات بأهمية إجراءات الاعتماد).

ج - معايير اعتماد برامج التعليم المستمر:

- ركزت معايير الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر على نوعية محددة من المعايير مثل: (تقييم المؤسسة - رسالة المؤسسة - قبول الطالب ومتطلبات الالتحاق - موارد المؤسسة) ، بينما ركزت معايير مجلس الاعتماد البريطاني للتعليم التكميلي والعالي المستقل على نوعية أخرى من المعايير (تحديد رؤية المؤسسة - موارد المؤسسة - التخطيط والتنفيذ - التطوير والفعاليات - وإكمال الرؤية).

د - إجراءات الاعتماد:

- تشابه النموذجان فيما يتعلق بإجراء تسجيل المؤسسة وإبداء رغبتها في التقدم للاعتماد ، كما تشابهها في مضمون الإجراءات المتبعة في كليهما.
- بينما تمايز كل من النموذجين في بعض الإجراءات مثل:
- تبدأ عمليات الاعتماد بالنموذج الأمريكي بتوقيع عقد بين الأكاديمية والمؤسسة ، بينما تبدأ عمليات الاعتماد بالنموذج البريطاني بتقديم حلقات نقاشية لتقديم النصح للمؤسسات المتقدمة للاعتماد ، وحصول المؤسسة المتقدمة للاعتماد على كتيب أو دليل الاعتماد ، كخطوة أولى تساعد المؤسسة المتقدمة في التعرف على ما هو مطلوب منها.
- ظهر بالنموذج الأمريكي جدول زمني لإجاز إجراءات الاعتماد بينما افتقد النموذج البريطاني ذلك.

المحور الرابع : الإطار المستقبلي

أجاب الإطار المستقبلي عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي نص على: ما التصور المقترح عن كيفية الاستفادة من تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتطبيق نظم اعتماد برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية؟ وللإجابة عنه جاء التصور المقترح في محورين الأول منهما حول إمكانية تأسيس هيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم المستمر، والثاني حول إمكانية تطبيق التصور المقترح وفقاً للظروف المجتمعية ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً- إمكانية تأسيس هيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية: تعرض الدراسة تصوراً حول إمكانية تأسيس هيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية يشمل العناصر الآتية:

أ- دواعي تأسيس هيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم المستمر: تتمثل الدواعي والمبررات في:

- مواكبة الاتجاه العالمي نحو تخصصية المؤسسات؛ إذ لا ينبغي - بأي حال - أن يكون التعليم الجامعي السعودي بعيداً عن تلك الاتجاهات العالمية التي تنادي باحترام تخصص الأفراد والمؤسسات في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك مجالي التعليم المستمر والاعتماد الأكاديمي.
- زيادة الإقبال على برامج التعليم المستمر؛ حيث شهدت الجامعات السعودية إقبالا مرتفعا خلال العقدين الأخيرين للالتحاق ببرامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية.
- اتجاه الجامعات والكليات نحو التوسع في برامج وصيغ التعليم المستمر تغطية وتلبية للاحتياجات والطلب المتزايد من جانب المؤسسات والأفراد على السواء.
- إعداد خبرات وطنية مدربة في مجال اعتماد برامج التعليم المستمر.
- ب- فلسفة وأهداف الهيئة الوطنية المقترحة لاعتماد برامج التعليم المستمر: على ضوء نتائج التحليل المقارن للدراسة النظرية، يمكن القول: أن فلسفة هيئة وطنية مقترحة لاعتماد برامج التعليم المستمر تقوم على تحقيق جودة برامج التعليم المستمر، وحصول هذه البرامج على الاعتماد من جهات متخصصة، والوصول بمؤسسات التعليم المستمر لمستوى القبول لدى المجتمع ومؤسساته والاعتراف بها، بوصفها مؤسسات تعليمية، جنب إلى جنب مع مؤسسات التعليم التقليدية، مع ضمان استمرار فعاليتها، وتحقيقاً لهذه الفلسفة، يمكن إيجاز أهم أهداف هذه الهيئة فيما يأتي:
- مساعدة برامج ومؤسسات التعليم المستمر على إنجاز أهدافها.
- ربط التعليم المستمر بالبيئة السعودية ومتطلباتها التنموية في شتى مناحي الحياة.
- تقديم مناهج وبرامج متطورة تتماشى مع التقدم العلمي وتلبى احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة.
- نقل برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية من المحلية إلى العالمية والإقليمية؛ حيث يمكن نشرها إلى دول المنطقة العربية والإسلامية التي تتشابه مع ثقافتنا.
- ربط التعليم المستمر باحتياجات سوق العمل المحلي، وعقد برامج تحويلية طبقاً لظروف العمل المتغيرة.
- تشجيع العاملين والموظفين الذين لديهم رغبة في تحسين مؤهلاتهم ورفع مهاراتهم الأكاديمية والمهنية.
- ج - معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المستمر: أظهرت نتائج التحليل المقارن للدراسة التطبيقية مجموعة من المعايير يمكن تطبيقها لاعتماد برامج التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية، كما يمكن اقتراح مجموعة أخرى من المعايير تتعلق ببعض جوانب التعليم المستمر، لم تذكر بدولتي الدراسة، وفيما يأتي تفصيل ذلك (محمد، ٢٠٠٨، ص ص ١٠٣-١٠٤):

- معايير رسالة وأهداف برامج التعليم المستمر: مثل (أن تكون رسالة وأهداف تلك البرامج محددة بدقة ، وأن تتسم الأهداف بالتجديد).
- معايير إدارة وتنظيم برامج التعليم المستمر: مثل (استخدام إجراءات إدارية تتفق مع ثقافة وقيم المجتمع ، واستخدام أساليب الدعاية والترويج بوضوح وبدقة ، تقديم إجابات فورية تسم بالمصداقية لأسئلة المستفيدين من التعليم المستمر)
- معايير التمويل: مثل (القدرة على توفير الموارد المالية الكافية ، وأن تكون المؤسسة التي تقدم البرامج ذات قدرة مالية لتوفير برامج عالية الجودة ، ومناسبة الموارد المالية لتلبية احتياجات المستفيدين).
- معايير إجراءات تسجيل الطلاب ببرامج التعليم المستمر: مثل (أن تتوافر سياسات قبول عادلة ، وأن تحدد إجراءات تسجيل كافية ، وأن يكون هناك سياسات مرنة خاصة بدفع المصروفات).
- معايير البرامج والمقررات: مثل (مصادقية الإعلان عن البرامج - ، وأن تحدد المواد الدراسية المصممة بوضوح مستوى دعم المتعلم والفرص المناسبة لمثل هذا الدعم ، أن تتيح المواد الدراسية فرص الدراسة الفردية وتساعد في تطوير المهارات الدراسية ، ووضع المقرر وأهدافه في سياق مهني).
- معايير أساليب ووسائل التعليم: مثل (أن تكون أساليب ووسائل التعليم على قدر من الكفاية وأن تشجع على ارتياد المكتبات الإلكترونية ، وأن تركز على احتياجات الدارسين ، وأن تربط بين الأطر النظرية والواقع والإمكانات المتاحة ، وأن تنمي لدى الدارسين بعض القيم كالتعاون الجماعي والعمل الفريقي ، وأن تتنوع الوسائل التعليمية ، وأن يتوافر بها عنصر كفاءة الاستخدام - وأن تتوافر به كافة الشروط لتشغيلها).
- معايير خدمات المتدربين والمستفيدين من البرامج مثل (الالتزام بشكل واضح بمساعدة المستفيدين على تحقيق أهدافهم ، وعرض خدمات مرضية للمستفيد ، ووجود دليل كاف على رضاه وإنجازه ، وتشجيع وتسهيل عملية التعلم لإتمام اجتياز المقرر التعليمي بجدارة ، واتخاذ إجراءات معالجة أي صعوبات بين المستفيد والمؤسسة التي تقدم البرامج).
- معايير أعضاء هيئة التدريس والموظفين: مثل (تأهيل أعضاء هيئة تدريس والموظفون ، وأن تتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين الخبرة المناسبة ، وتقديم الدعم لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل لائق ودائم).
- معايير تقييم الدارسين: مثل (تزويد الدارس بما يدل على تقدمه ، وأن تكون أدوات التقييم مناسبة وكافية).

- هـ - إجراءات الاعتماد: تقترح الدراسة الحالية الإجراءات الآتية لاعتماد برامج التعليم في المملكة العربية السعودية ، على النحو الآتي:
- إجراءات أولية: وتشمل تقديم طلب للاعتماد وتسديد الرسوم والحصول على الدليل المعدّ وتحديد معايير الاعتماد.
 - إجراءات فحص ومراجعة الوثائق: وتشمل إعداد الدراسة الذاتية ومراجعة المقررات من خلال متخصصين في التعليم .
 - القيام بالزيارة الميدانية: وتتمثل خطواتها في انتقاء أعضاء فريق الزيارة ووضع جدول وخطة الزيارة واستطلاع آراء الطلاب والجمهور وأعضاء هيئة التدريس أثناء تنفيذ الزيارة.
 - إعداد التقرير: وتتمثل خطواته في التحقق من مدى الوفاء بالمعايير والموافقة على الاعتماد لمدة معينة في حالة الالتزام بتطبيق المعايير أو رفض الاعتماد في حالة عدم الالتزام.
 - متابعة البرامج المعتمدة: من خلال الزيارات الدورية للبرامج التي حصلت على الاعتماد ، أو تقديم المساعدات والتوجيهات للبرامج المتعثرة ؛ حتى تحصل على الاعتماد الأكاديمي.
- ثانياً- إمكانية تطبيق التصور المقترح: يناقش هذا المحور إمكانية تطبيق التصور المقترح وفقاً لظروف المجتمع السعودي ، من خلال العنصرين الفرعيين الآتيين:
- أ - الصعوبات المتوقعة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية ، وسبل التغلب عليها: من المتوقع عند تطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج ومؤسسات التعليم ، ظهور بعض الصعوبات مثل:
- مقاومة ثقافة اعتماد تلك البرامج ، وربما يكون مصدر هذه المقاومة راجعاً لامتناع بعض مؤسسات أو مراكز التعليم المستمر عن الخضوع للاعتماد لعدم اقتناعها بجدوى الاعتماد أو خوفهم من انكشاف ممارستهم ، وتركيزهم على خصوصية مؤسساتهم(دهشان، ٤٩، ٢٠٠٨) ، أو أن المقاومة نتيجة لضغوط بعض المؤسسات في المجتمع السعودي التي تقدم برامج مشابهة لبرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية.
 - قلة الكوادر البشرية المدربة ، سواء في مجال إدارة وتنظيم مراكز ومؤسسات التعليم ، أو في مجال التدريس من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، أو في مجال العمل الفني والتقني من معدي البرامج وتشغيل الأدوات التكنولوجية في التعليم .
- ولكي يمكن تفادي الصعوبات السابقة تقترح الدراسة الأخذ بالسبل الآتية (محمد، ٢٠٠٨، ص١٠٦):

- التهيئة والتوعية الكافية بأن التعليم ليس بديلاً عن التعليم التقليدي ، فالتهيئة أولى إجراءات التخطيط ، للتحويل نحو كل ما هو جديد ، ومناخ الاعتماد لا بد وأن يسبق فاعليّاته.
- القيام بمجموعة من البحوث والدراسات والخطط الكافية حتى نضمن الوصول إلى النتائج المرجوة من التعليم ، وهذا يتطلب حشد فريق من الباحثين للقيام بهذه المهمة.
- عقد ورش عمل وتنفيذ برامج تدريبية للمسؤولين عن التعليم وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، تستهدف إعداد كوادر مدربة قادرة على إدارة وتنفيذ خطط برامج التعليم المستمر بالجودة المطلوبة.
- ب - أسلوب تطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية: يتمثل أسلوب تطبيق الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية في اختيار أحد البدائل الثلاثة الآتية:
 - تأسيس هيئة وطنية لاعتماد برامج التعليم المستمر ، لها تنظيمها الإداري ، ولها كوادرها الفنية والأكاديمية المسؤولة عن إعداد معايير الاعتماد ، ومتابعة تطبيقها على البرامج المعنية.
 - تأسيس لجنة مختصة باعتماد برامج التعليم المستمر تنبثق عن الهيئة القومية للجودة والاعتماد ، وتأخذ نفس الصلاحية التي تسند للهيئة القومية ولكن في مجال التعليم المستمر.
 - تأسيس وحدة جودة التعليم في كل جامعة ترعى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ببرامج التعليم المستمر بها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم بدران ، تطلعات لمصر المستقبل فى السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمى قراءات وتجارب، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٩٩.
٢. إبراهيم محمد إبراهيم ، "التعليم المفتوح فى جامعة عين شمس : رؤية مستقبلية" ، التعليم الجامعي العربي عن بعد : رؤية مستقبلية ، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي ، فى الفترة من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ م ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
٣. الإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، عني بترتيبه محمود خاطر مراجعة لجنة من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦.
٤. أميمة بنت منور عمر البدرى ، تطوير أداء كليات التربية للبنات بالمملكة فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي - دراسة تطبيقية على كليات التربية للبنات بجامعة جازان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٨.
٥. بيومي محمد ضحاوي ، التربية المقارنة ونظم التعليم ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ودار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١.
٦. بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي ، "دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات فى كل من إستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها فى مصر" ، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة - تجارب ومعايير ورؤى ، المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية ، فى الفترة من ١٣-١٥ يوليو ٢٠١٠ ، الجزء الثاني ، القاهرة المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠.
٧. جمال دهشان، الاعتماد الأكاديمي بين الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية، آسك زاد ، بنك المعلومات العربي ، ٢٠٠٨.
٨. حسين بشير محمود ، "استخدام المدخل المنظومي فى تنمية الموهبة علمياً وتكنولوجياً لدى الطلاب" ، المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي فى التدريس والتعلم" ، ٣-٤ إبريل ٢٠٠٤م ، مركز تطوير تدريس العلوم ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
٩. راشد صبري القصبى ، " تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي فى مصر" ، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس ، فى

- الفترة من ٣-٥ مايو ٢٠٠٤ ، تحرير وتقديم ضياء الدين زاهر ، الجزء الثاني ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٠. رباح رمزي عبد الجليل ، تجربة التعليم المفتوح بجامعة أسيوط في ضوء معايير الجودة الشاملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بأسيوط ، جامعة أسيوط ، أسيوط ، ٢٠٠٤ .
١١. سعيد حمد الربيعي ، التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٨ .
١٢. سعيد عبد الله الزهراني ، "التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي وما يستفاد منها في للجامعات السعودية" ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤية مستقبلية ، في الفترة من ٢٢-٢٥/٢/١٩٩٨ م .
١٣. سيد سالم موسى سالم ومحمد أحمد حسين ناصف ، "الخبرة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي وإمكان الاستفادة منها في دعم جهود اعتماد المعلم في مصر-دراسة تحليلية" ، مجلة التربية والتنمية ، العدد ٢٠ ، السنة الثامنة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .
١٤. عبد العظيم السعيد مصطفى ، "معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري في ضوء خبرات بعض الدول-تصور مقترح" ، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي ، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) ، في الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ م ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
١٥. عبد الناصر محمد رشاد ، أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقتها باستقلالها في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .
١٦. فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي ، معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .
١٧. كمال عبد الوهاب أحمد محمد ، دراسة مقارنة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكيفية الإفادة منها في مصر ، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية ، العدد العاشر ، يناير ٢٠٠٨ ، كلية التربية بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠٨ .

١٨. محمد بن شحات الخطيب وعبد الله بن عبد المطلب الجبر ، "إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم - دراسة ميدانية" ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد الثالث والسبعون ، السنة العشرون ، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ، ١٩٩٩ .

١٩. محمد محمد غنيم سويلم ، تفعيل دور كليات التربية في مجال خدمة المجتمع في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بالسويس ، جامعة قناة السويس ، ٢٠١٠ .

٢٠. محمد وحيد صيام، "التعليم كأحد نماذج التعليم العالي وبعض مجالات ضبط الجودة النوعية في أنظمتها"، مجلة التربية، العدد السادس والخمسون بعد المائة، السنة الخامسة والثلاثون، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، مارس ٢٠٠٦ .

٢١. ميشيل تكلا جرجس ورمزي كامل حنا الله ، معجم المصطلحات التربوية (انجليزي - عربي) ، مراجعة يوسف خليل يوسف ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٨ .

٢٢. وزارة التعليم العالي ، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي ، جمهورية مصر العربية ، مشروع ضمان الجودة والاعتماد ، تم إعداده بواسطة اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، الإصدار الأول باللغة العربية ، طبع شركة توشكى للنشر والإعلان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
ثانيا: المراجع الأجنبية:

23. Angus, D.L., & Mirel, J., "Professionalism and The Public Good : A Brief History of Teacher Certification". Thomas B. Fordham Foundation, Wasington, D. C., 2001.

24. British Accreditation Council , Accreditation Handbook UK 2007-2008, The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, United Kingdom, London, 2008.

25. British Accreditation Council , The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, About Us, Retrieved, Augusts 6 2007, <http://www.the-bac.org/about1.htm>

26. Chugh, Ram L, Higher Education and Regional Development, A Compendium of Public Service Activities by Colleges and Universities in Northern New York, State University of New York, Albany, USA, July 1992.

27. Corosson, Patricia, "Public Service in Higher Education : Practices and Priorities", ERIC Digest, 1995.

28. Eaton, Judith S., An Overview of U.S. Accreditation , Council for Higher Education Accreditation, Washington, 2006.

29. European Network for Quality Assurance in Higher Education, Quality Assurance in The Nordic Higher Education – Accreditation Like Practice, Occasional Papers 2, ENQA, Helsinki, Finland, 2001.
30. Guralnik, David B., Webster's New World Dictionary of The American Language, Second College Edition, Simon and Schuster, Inc., New York, 1984.
31. Middlehurst, Robin and Woodfield, Steve, "Quality Review in Distance Learning : Policy and Practice in Five Countries", [Tertiary Education and Management](#), Vol. 12, No.1, March 2006.
32. Middlehurst, Robin and Woodfield, Steve, "Quality Review in Distance Learning : Policy and Practice in Five Countries", [Tertiary Education and Management](#), Vol. 12, No.1, March 2006.
33. National Council for Accreditation of Teacher Education , Accreditation Washington , DC.
34. Ratcliff, James L., & Others, How Accreditation Influences Assessment, San Francisco , Jossey – Bass, 2001.
36. Rowley-Larry-Lee, The Public Service Mission of Urban and Metropolitan State Universities : An Analysis of Mission Policy and Practice, Ph. D., University of Virginia , Virginia, 1999.
37. Rubin, Hank, " Leadership Accreditation and Teacher Education", The American Association of Colleges for Teacher Education , Washington, Dc. 2007.
38. Schade, A., "Recent Quality Assurance Activates in Germany' , European Journal of Education, Vol. 38, No. 3, 2003.
39. Stanley, E., and Patrick, W., "Quality Assurance in American and British Higher Education A Comparison", Journal of New Direction for Institutional Research, No. 99, 1998.
40. Summers, Della Longman Dictionary of English Language and Culture, Bungay, Suffolk, Britain, 1992.
41. The American Academy for Liberal Education, Annual Institutional Reporting From for Accredited and Pre-accredited Institutions, Washington, Dc. , 2011.
42. The American Academy for Liberal Education, Annual Institutional Reporting From for Accredited and Pre-accredited Institutions, Washington, Dc. , 2012.
43. The American Academy for Liberal Education, History, Retrieved, March 15, 2012, http://en.wikipedia.org/wiki/American_Academy_for_Liberal_Education.
44. The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, Accreditation Handbook, UK 2007-2008, BAC, London, 2011-2012..

45. The British Accreditation Council, The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, Accreditation Handbook 2006-2007, Institutions Based in The United Kingdom, 2007.
46. U S Department of Education, Accreditation in The United State, U.S. Department of Education, Office of Postsecondary Education Eighth Floor Conference Center , National Advisory Committee on Institutional Quality and Integrity, December 1-3, 2010 Meeting, 2010.
47. Wade, Amy & Demb, Ada, "A Conceptual Model to Explore Faculty Community Engagement", Michigan Journal of Community Service Learning, Vol. 15, No.2, Spring 2009 .
48. West, M. A. Michael and Gareth, M.A. James, An International Reader's Dictionary, Revised for This Edition By Jan Elliott and Lloyd Humberston, Langman, Londonm 1977.